دراسة وتحليل معايير المراجعة الدولية وانعكاساتها على تطوير إدارة مخاطر المنشآت

علي إبراهيم على شردية

الملخص

يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى دراسة وتحليل معايير المراجعة الدولية وانعكاساتهاعلى تطوير إدارةمخاطرالمنشآت من خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة و التعرف على أهمية معايير المراجعة لإدارة مخاطر المنشآت ، ودراسة وتحليلمعايير المراجعة الدولية وجهود الهيئات المهنية ، وتوصل الباحث إلى أهمية معايير المراجعة الدولية ودورها الفعال في تطوير إدارة المنشآت ، ويوصى الباحث بتطبيق معايير المراجعة الدولية المرتبطة بإدارة مخاطر المنشآت بما يتناسب مع البيئة المحلية .

Abstract

Target this research mainly the study and analysis of international auditing standards and its impact on developing enterprise risk management by the study and analysis the previous study and the study and analysis of international auditing study .the researcher foundthat the international auditing standards plays an important role on developing enterprise risk management .the researcher recommends to use the international auditing standards for developing enterprise risk management with suitable way to the internal environment.

أولاً : طبيعة المشكلة

لقد واجهت مهنة المراجعة تحديات كبيرة وادعاءات بالفشل وذلك نتيجة ازدياد أعداد التقارير المالية الاحتيالية ، وقد أدي ذلك إلي تزايد الاهتمام بإلزام مجالس الإدارة للشركات بإعداد تقارير مالية عن فعالية نظم الرقابة الداخلية ، حيث أن ذلك يؤدي إلي محافظة المنشآت علي نظم رقابة داخلية ملائمة تساعد علي الوقاية من الغش والتلاعب .

ومن جهة أخري فإن الواقع العملي وماحدث من انهيارات لشركات عالمية كبري ، والأزمة المالية العالمية وتأثيراتها المتلاحقة علي الاقتصاد العالمي كان له تداعيات بالغة الأثر علي مهنة المراجعة ، وقد أدي ذلك إلي أنه لم يقتصر الجدل علي المخاطر المالية فقط بل امتد ليشمل جميع مخاطر الأعمال Business risks ، والتي احتوت علي مخاطر التقدم التكنولوجي ، مخاطر العولمة ، سرعة دوران المنتجات ، والتغيرات السريعة في أساليب ونظم الإدارة ، ممأدي إلي زيادة حجم وتعقيدات المخاطر التي تواجهها المنشآت .

وقد أكدت بعض الدراسات [١] على أن السبب في فشل الوحدات الاقتصادية يرجع إلى عدم وجود إدارة للمخاطر تقوم بتخطيط وتحليل المخاطر ووضع الإستراتيجيات لمواجهة تلك المخاطر ، كما أكد البعض أن انهيار شركة انرون يرجع إلى عدم فهم مجلس الإدارة لدرجة المخاطر المتأصلة في أنشطة الشركة [٢]

كما أوضحت بعض الدراسات [٣]أنه توجد معوقات عديدة تواجه إدارة مخاطر المنشآت وهى :

- إن الحكم البشرى في إدارة المخاطر يمكن أن يخطئ في اتخاذ القرارات المرتبطة بالمخاطر وبناء الرقابة .
- يمكن تآمر أكثر من شخص واتحادهم لتخطى النظم الرقابية .
- يتم مراعاة التكلفة والعائد في قرارات مواجهة المخاطر وبناء نظم الرقابة .
- الإدارة لديها القدرة على تجاوز حدود إدارة مخاطر المنشآت .

وقد تجاوب الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين ولجنة معايير المحاسبة الدولية والهيئات المهنية مع الاتجاهات الحديثة في المراجعة ومواجهة المعوقات والمخاطر التي تواجه إدارة مخاطر المنشآت ، فقد أصدر الإتحادالدولي للمحاسبين القانونيين عام ٢٠٠٦

دراسة [٤]أشارت بضرورة تقييم البيئة الرقابية ، وتقييم مخاطر الرقابة ، ودراسة وتقييم المخاطر المرتبطة بالمعاملات والأرصدة الهامة في القوائم المالية .

كما أصدرت لجنة معايير المراجعة الدولية معيار المراجعة الدولي رقم (٢٤٠) بشأن مسئولية مراجع الحسابات[٥] عن الغش والخطأ بهدف توفير إرشادات بشأن مسئوليته عن الغش والتدليس في القوائم المالية ، ولقد أصدرت لجنة معايير المراجعة الدولية معيار المراجعة الدولي رقم (٨١٠)لسنة ٢٠١٣بشأن اختبار المعلومات المالية المستقبلية [٦].

وقد قام المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA) بإصدار معيار المراجعة (٢١٢٠) بعنوان " استخدام التقييم الذاتي للرقابة في تقييم كفاية عمليات الرقابة " ، وقد تم التركيز علي دراسة أثر نظام التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة علي دور المراجعين الداخليين وعلي هيكل الرقابة الداخلية .

ومن جهة أخرى فقد اهتم معهد المراجعين الداخليين بالمملكة المتحدة وأيرلندا بقضية إدارة المخاطر و دور المراجعة الداخلية فيها ، حيث أصدر عام ٢٠٠٢ نشرة عن دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمنشآت [٧].

بالإضافة إلى ذلك فقد أصدرت جمعية مراجعة ورقابة نظم المعلومات الأمريكية إجراء المراجعة رقم (٥) بعنوان التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة .

وانطلاقاً مما سبق ونظرا لتزايد المخاطر التي تواجه المنشآت ووجود معوقات عديدة تواجه إدارة مخاطر المنشآت فإن مشكلة البحث الرئيسية تتمثل في دراسة وتحليل معايير

المراجعة الدولية وانعكاساتها على تطويرإدارة مخاطر المنشآت .

ثانياً :هدف البحث :يهدف هذا البحث إلي دراسة وتحليل معايير المراجعة الدولية وانعكاساتها على تطويرإدارة مخاطر المنشآت وينبثق من هذا الهدف العام الأهداف الفرعية التالية : - بيان أهمية معايير المراجعة لإدارة مخاطر المنشآت .

- إبراز وتحليلأهم معايير المراجعة المرتبطة بتطوير إدارة مخاطر المنشآت .

ثالثاً : أهمية البحث :تنبع أهمية هذا البحث من أنه يتطرق إلي أهم المجالات الحيوية المتعلقة بمحاولة الارتقاء وتطوير إدارة مخاطر المنشآت وذلك بدراسة وتحليل معايير المراجعة الدولية وانعكاساتها على تطوير إدارة مخاطر المنشآت ، ولهذا البحث أهميته العلمية والعملية ويمكن إيضاح ذلك كما يلي :

- **الأهمية العلمية للبحث :** للبحث أهميته العلمية نظرا لندرة الأبحاث والمراجع العربية في دراسة وتحليل معايير المراجعة الدولية وانعكاساتها على تطوير إدارة مخاطر المنشآت ، فإن البحث يمثل إضافة للمكتبة العربية ويساهم بدرجة ما في تطوير الإطار الفكري للمراجعة .

- **الأهمية العملية للبحث :** تتضح الأهمية العملية للبحث من خلال فشل العديد من البنوك والشركات العالمية الكبرى ، والوضع الاقتصادي العالمي مما أدى إلي ظهور تحديات كبيرة أمام مهنة المراجعة ، وتزايد الحاجة إلي تحقيق الثقة في كفاءة ونزاهة إدارات المنشآت ، والحاجة المتزايدة إلي دعم وتطوير إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية للكثير من المنشآت والبنوك ، وبالإضافة إلي ما سبق فإن التقدم التكنولوجي السريع وارتفاع حالات الفشل ، وكذلك العولمة ، أدى إلي ازدياد حجم المخاطر التي تواجه المنشآت ، وأصبح من أهم عوامل نجاح المنشآت هي تطوير إدارة مخاطر المنشآت .ولذلك فإن هناك أهمية كبرى للاهتمامبتطوير إدارة مخاطر المنشآت .

وكذلك فإن أهمية البحث تتمثل أيضا في التأثير الآتي :

١- المنشآت : سوف يدعم المنشآت في مواجهة المخاطرالتي قد تعوق تحقيق أهدافها.

٢- المراجع الداخلي : الارتقاء بمستوى الأداء المهني للمراجع الداخلي في مزاولة المهنة.

٣- المراجع الخارجي : دراسة وتحليل معايير المراجعة الدولية وتأثيرهاعلى تطوير إدارة مخاطر المنشآت سوف يؤدي إلي زيادة قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف الغش وتقييم المخاطر.

رابعاً : حدود البحث :تقتصردراسة وتحليل معايير المراجعة على المعايير المرتبطة بإدارة مخاطر المنشآت

خامساً : خطة البحث :تحقيقاً لأهداف البحث ، ومراعاةً لأهميته فقد تم تقسيم البحث على النحو الآتي **:**أولاً :الدراسات السابقة .

ثانياً:أهمية معايير المراجعة لإدارة مخاطر المنشآت .
ثالثاً :المعايير والإرشادات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين .
رابعاً: معايير وإصدارات الهيئات والمنظمات المهنية .
خامساً: إدارة المخاطر في الهيئات المهنية المصرية
سادساً: النتائج والتوصيات .

أولاً :الدراسات السابقة :يتم دراسة وتحليل الدراسات السابقة في مجال البحث بهدف بحث الإسهامات التي قدمتها ومحاولة الباحث الاستفادة منها في الدراسة الحالية من خلال تحليل واستقراء هذه الدراسات ثم تحديد الفجوة البحثية لهذه الدراسة .

١ـ دراسة (The Institute of Internal Auditors, 2009) :

ـ لقد اصدر المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين عام ٢٠٠٩ ورقة علمية[٨]بعنوان "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر على نطاق واسع ، " وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأدوار الأساسية للمراجعين الداخليين في إدارة المخاطر، وقد حددت ذلك في ثلاثة جوانب يمكن بيانها كالأتي:

ـ **الأنشطة التي تتعلق بالدور التأكيدي ومنها ما يلي:**إعطاء تأكيد أو ضمان على أن عمليات إدارة المخاطر يتم تقييمها بدقة ، تقييم عمليات إدارة المخاطر،عرض لإدارة المخاطر المتأصلة.

ـ **الأنشطة المرتبطة بالدور الاستشاري مثل :**تسهيل تعريف وتقييم المخاطر ، تنسيق أنشطة إدارة المخاطر، دمج التقارير عن إدارة المخاطر.

ـ **أنشطة لا يجب على المراجعين الداخليين القيام بها ومنها:**المساءلة عن إدارة المخاطر ،تطبيق الاستجابة للمخاطر بالنيابة عن الإدارة.

ويرى الباحث أن هذه الورقة العلمية قد حددت دور المراجعين الداخليين في إدارة المخاطر،وتوضح أهمية دور معايير وإصدارات الهيئات المهنية .

٢ـ دراسة (Harris al 2011) : استهدفت الدراسة[٩] تحديد مجموعة من الخطوات وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في عمل نظام لإدارة المخاطر بالمنشأة يقوم على التحسين المستمر ، وذلك بتوفير البيانات التي تساعد مجلس الإدارة على تقييم المخاطر التي في المنشأة ، وذلك لأن المساهمين يحتاجون تأكيدات من مجلس الإدارة بوجود نظم ضوابط داخلية كافية لحمايةالمنشأة من مخاطر الأعمال وكذلك الغش .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

يجب أن تتبنى المنشآت نظام إدارة مخاطر المنشأة ERMللوفاء بالواجبات الائتمانية ، وتوفير أفضل استجابة للمخاطر ، وذلك لأن ERM منهجي داخل المنشأة يساعد في

عملية التحسين المستمر ، وتحديد المخاطر والاستجابة لها .
- يعتبر إنشاء نظام شامل لإدارة المخاطر بالمنشأة وسيلة فعالة لتحديد الجوانب الهامة لعمليات المنشأة التي يمكن أن تؤثرعلى استمرارها
٣- **دراسة (د.أماني هاشم ٢٠١١)**: جاءت هذه الدراسة بعنوان [١٠]: تفعيل دور آليات المراجعة في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم الماليةبالمصارف باستخدام أسلوب التنقيب عن البيانات ، وقد استهدفت هذه الدراسة الآتي :
- التعرف على بعض أساليب الغش والأخطاء التي يمكن أن تصيب القوائم المالية وبالتالي فتح المجال للقضاء على الغش والأخطاء فيها .
- التعرف على آليات المراجعة من خلال وجهة نظر الدراسة وتحديد الدور الحقيقي لكل منها في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية وزيادة فعاليته بموجب توصيات الدراسة الميدانية . وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية :
-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المراجعة واكتشاف حالات الغش والأخطاء فيالقوائم المالية في المصارف وأن هذا الدور يمكن تلخيصه في اتجاهات عامة تقدمها المعايير للمراجع للقيام بعمله بطريقة تساعده على اكتشاف الغش في القوائم المالية في المصارف .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجع الداخلي كأحد آليات المراجعة لاكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية في المصارف ، وأن هذا الدور يشمل حسن اتقان المراجع لعمله وتمسكه بمراعاة خصائص ومعايير جودة البيانات الواردة في القوائم المالية لدى المصارف
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي واكتشاف حالات الغش والأخطاء في القوائم المالية في المصارف ، وأن من متطلبات هذا الدور تواصله مع المراجع الداخلي ولجان المراجعة .
٥- **دراسة (د. يوسف صلاح حسن ، ٢٠١٣)** جاءت هذه الدراسة[١١] بعنوان : دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر ، وقد استهدفت هذه الدراسةالقيام بدراسة وتحليل أداء المراجعة الداخلية وأثرها في تحسين أداء إدارة المخاطر من خلال معرفة الآتي :
- ماهية المراجعة الداخلية وأهدافها وأهميتها- ماهية إدارة المخاطر وعملياتها .
- دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر
- عوامل فعالية المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر .
وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :
- أن زيادة استقلال وموضوعية فريق المراجعة الداخلية من خلال تقديم تقرير المراجعة إلى الإدارة العليا يؤدى إلى تحسين أداء إدارة المخاطر في الوحدة الاقتصادية .

- أن زيادة المقدرة المهنية لأعضاء فريق المراجعة الداخلية من خلال تحسين المستوى العلمي وزيادة مستوى التدريب يؤدى إلى زيادة مستوى الخبرة المهنية يؤدى إلى تحسين في أدارة المخاطر بالوحدة الاقتصادية .
- أن التزام فرق عمل المراجعة الداخلية بمعايير الأداء المهني والالتزام بمعايير التقرير ، يؤدى إلى تحسين أداء إدارة المخاطر بالوحدة الاقتصادية

٦- دراسة (د . عبدالله العتيبي، ٢٠١٦)

جاءت هذه الدراسة[١٢]بعنوان : إطار نظري مقترح لإدارة مخاطر المؤسسات من المنظورين المحاسبي والإداري ،وقد استهدفت هذه الدراسة توضيح أهداف ومكونات إدارة مخاطر المنشآت والتحديات والفرص المرتبطة بها ، وكذلك وضع إطار مفاهيمي لعملية إدارة مخاطر المنشآت ، وقد قدمت الدراسة الإطار النظري لإدارة المخاطر بأنهيتضمن :

- تحديد وتوصيف كبرى المخاطر(المالية ، والتشغيلية ، ومخاطر التأمين)
-وضع نماذج للمخاطر- رقابة عملية إدارة المخاطر كلها .
- تحديد مدى استمرارية هذه المخاطر .-نقل وتغطية وتأمين تلك المخاطر .
- قياس الأداء (الربح الاقتصادي) بالإضافة إلى فوائد تنويع المخاطر .

ويري الباحث أن الإطار النظري لإدارة المخاطر وفقا لهذه الدراسة يتسم بالعمومية وقد أغفل دراسة البيئة الخارجية للمنشآت ، و كذلك دراسة البيئة الداخلية

وباستقراء الدراسات السابقة يتضح للباحث ما يلي :- توصلت بعض الدراسات إلى أنه توجد علاقة إحصائية بين معايير المراجعة واكتشاف حالات الغش والأخطاء في القوائم المالية في المصارف . وأن هذا الدور يمكن تلخيصه في اتجاهات عامة تقدمها المعايير للمراجع تساعده على اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية في المصارف .

كماتضح الباحث بعد نقد وتحليل الدراسات السابقةندرة الدراسات والأبحاث العلمية في دراسة وتحليل معايير المراجعة الدولية وانعكاساتها على تطوير إدارة المخاطر،والحاجة إلى مزيد من الدراسات والأبحاث ، وهذا ما يمكن اعتباره فجوة بحثية هامة تتطلب مزيدا من الدراسة بهدف بحث كيفية تأثير معايير المراجعة الدولية على تطوير إدارة مخاطر المنشآت .

ثانياً:أهمية معايير المراجعة لإدارة مخاطر المنشآت :

تتولى العديد من الجهات وضع وصياغة معايير المراجعة ، ومن أهم هذه الجهات التنظيمات المهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة والمراجعة ، والمؤسسات العلمية ، وكذلك هيئة تداول الأوراق المالية ويمكن بيان أهمية معايير المراجعة لإدارة المخاطر كالآتي :

- تعتبر معايير المراجعة وسيلة فعالة ومقياس جيد لتقييم الأداء المهني للمراجعين وذلك في

إطار مسئولياتهم المهنية .
- تمثل معايير المراجعة نموذجا يلتزم به كافة المراجعين عند أداء مهام المراجعة .
- تحدد معايير المراجعة المتطلبات الهيكلية الفنية لإعداد تقارير المراجعة والأركان والمقومات الأساسية لها .
- تحدد معايير المراجعة متطلبات الصفات الشخصية والتكوين الذاتي التي يجب توافرها في من يمارس مهنة المراجعة .وتؤدى إلى تطوير الأداء المهني للمراجعين الداخليين والخارجيين مما يساعد على سرعة اكتشاف الغش والأخطاء وسرعة وتحسين التعامل مع المخاطر وتطويرإدارة المخاطر .
-تؤدى معايير المراجعة إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية ويؤدى ذلك إلى تحسين إدارة المخاطر .
- تحدد معايير المراجعة التصور العام لدرجة الأداء المهني المتوقع من المراجعين ، مما يساعد الهيئات القضائية على تفهم مستوى الأداء المعتاد من المهنيين في حالات الظروف المماثلة .
وتعتبر معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA)هي الأكثر شيوعا في العالم فهي تشكل أدلة إرشادية تساعد في ضمان تنفيذ نشاط المراجعة الداخلية بكفاءة وفعالية ، وتهدف هذه المعايير إلى تحقيق ما يلي[١٣]:
- تحسين وتعزيز عمليات المنشأة . - وضع أسس لقياس الأداء للمراجعة الداخلية
- تطوير مستوى الفهم في جميع المستويات الإدارية لمنشآت الأعمال وذلك لتحقيق دور ومسئوليات المراجعة الداخلية .
- تحسين الإدراك لأهمية المساهمة في تطوير أداء المراجعة الداخلية.
- وضع إطار لتنفيذ أنشطة المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة .
- تحديد الممارسات التي يجب أن توفرها المراجعة الداخلية

ثالثاً: دراسة وتحليل معايير المراجعة الدولية وانعكاساتها على تطوير إدارة مخاطر المنشآت

١- معيار المراجعة الدولي رقم ٨١٠لسنة ٢٠١٣ القسم ٣٢٠ والمعدل لسنة ٢٠٠٩ [١٤]

نظرا لوجود التطابق التام بين معيار المراجعة الدولي رقم (٨١٠) (The Examination of Prospective Financial Information) لسنة ٢٠١٣، والمعيار المصري للمراجعة رقم (٣٤٠٠) لسنة ٢٠٠٩ ، والمعدل لمعيار المراجعة المصري قم (٢٣٠) (اختبار المعلومات المالية المستقبلية) لسنة ٢٠٠١ ، وهذا التطابق في الشكل (عدد الفقرات) والمضمون (ما تحتويه الفقرات من معلومات) ، حيث أن المعيار المصري ما هو إلا ترجمة حرفية للمعيار الدولي يعرض الباحث الإرشادات الحديثة الصادرة عن لجنة معايير

المراجعة الدولية .

حيث أشارت إلى أنه ينبغي على مراجع الحسابات عند قيامه بفحص المعلومات المالية المستقبلية ضرورة الحصول على دليل إثبات كاف وذلك للتحقق مما يلى :

-أن الفروض التي تم التقدير بناء عليها هي فروض مناسبة .

- أن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية قد تم إعدادها بشكل سليم على أساس الفروض

- أن القوائم المالية تم عرضها بطريقة سليمة ، وأنه قد تم الإفصاح عن كافة الفروض الجوهرية ، كما أنه قد تم الكشف عن طبيعتها .

- أن إعداد القوائم المالية التقديرية قد تم بما يتمشى مع المباديء المحاسبية المتعارف عليها

إلا أنه ينبغي على مراجع الحسابات صياغة تقرير مراجعة متحفظ بمراجعة الجوانب الآتية:

- أن ينص في تقريره أن إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد القوائم المالية ، وكذلك مسئولة عن الفروض التي ترتكز عليها .

- ينبغي أن يبدى رأيه عن الفروض التي ترتكز عليها التنبؤات وذلك عن طريق التأكدالعكسي بأن ينص على : أنه في ضوء فحصنا لأدلة الإثبات التي تدعم الفروض لم يلفت نظرنا شيء يجعلنا نعتقد أن هذه الفروض لا تمدنا بأساس معقول للتنبؤات .

-تحذير مناسب بأن النتائج الموضحة في القوائم المالية قد لا تتحقق .

ولقد أشارت هذه الإرشادات إلى إجراءات الفحص التي يجب القيام بها والتي تتلائم مع طبيعة المسئوليات الملقاة على عاتق مراجع الحسابات .

كما أوضحت هذه الإرشادات ما يجب على مراجع الحسابات القيام به من دراسات أولية لكى يتحقق من أن كل الفروض الجوهرية الضرورية لإعداد القوائم المالية قد تم تحديدها وكذلك التعرف على إجراءات إعداد القوائم المالية

وأشارت الإرشادات أيضا إلى العوامل المحددة لإجراءات وطبيعة الفحص

ويرى الباحث أن هذا المعيار و هذه الإرشادات تساهم بدرجة كبيرة فيالكشف عن وتخفيض أخطاء التنبؤات المالية وهى من أنواع المخاطر التي تواجه المنشآت والمستفيدين من القوائم المالية المستقبلية ، ولذلك يرى الباحث أن هذا المعيار وتلك الإرشادات تساهم في تحسين إدارة مخاطر المنشآت وكذلك تطوير عمل المراجع الخارجي كأحد آليات عملية المراجعة .

ومن جهة أحرى يرى الباحث ضرورة ترجمة المعايير الدولية بما يتلائم مع البيئة المحلية المصرية حتى يمكن الاستفادة الكاملة من هذه المعايير وعدم ترجمتها ترجمة حرفية لأنه تم إعدادها بما يتلائم مع البيئة الأمريكية وربما الأوروبية وليست البيئة المحلية . ولذلك قد تكون هناك آثار سلبية فيحالة التطبيق المباشر للمعيار بعد الترجمة الحرفية ودون

تعديله ليتلائم مع البيئة المحلية المصرية .

٢- **معيار المراجعة الدولي رقم (٢٤٠) بشأن مسئولية مراجع الحسابات عن الغش والخطأ[١٥]:** لقد تم ترجمة هذا المعيار الدولي تحت اسم مسئولية مراقب الحسابات عن الغش والتدليس .

الهدف من المعيار : يهدف هذا المعيار إلى توفير إرشادات لمراقب الحسابات بشأن مسئوليته عن الغش والتدليس في القوائم المالية .

وقد أوضح هذا المعيار مسئوليات مراقب الحسابات عن اكتشاف التحريفات الهامة الناتجة عن الغش والأخطاء في القوائم المالية فيما يلى :

- يحصل المراقب الذي يقوم بعملية مراجعة على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء بسبب الغش أو الخطأ ، ولا يمكن للمراقب الحصول على تأكيد حاسم بأنه سيتم اكتشاف التحريفات الهامة والمؤثرة في القوائم المالية ،وذلك بسبب عدة عوامل مثل استخدام الحكم الشخصي والمحددات المتأصلة للرقابة الداخلية ، وحقيقة أن الكثير من أدلة المراجعة المتاحة مقنعة أكثر منها حاسمة في طبيعتها .

-أثناء الحصول على التأكيد المناسب يتبع مراقب الحسابات أسلوب الشك المهني طوال عملية المراجعة ، ويأخذ في اعتباره احتمالية تجاوزات الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية ، ويكون مدركا لحقيقة أن إجراءات المراجعة الفعالة لاكتشاف الخطأ قد لا تكون ملائمة في سياق خطر التحريف الهام والمؤثر الناتج عن الغش والتدليس .

كما أوضح المعيار إجراءات تقييم المخاطر في الآتي :

* يقوم المراقب بأداء إجراءات تقييم الخطر من أجل التوصل إلى فهم المنشأة وبيئتها ويتضمن ذلك الرقابة الداخلية ، وكجزأ من هذا العمل يقوم المراقب بأداء الإجراءات التالية من أجل الحصول على معلومات تستخدم لتحديد مخاطر التحريف الهام والمؤثر الناتج عن الغش [٢].

*عمل استفسارات من الإدارة والمسئولين عن الحوكمة وغيرهم داخل المنشأة –كما هو ملائم –والحصول على فهم عن كيفية ممارسة المسئولين عن الحوكمة لعملية الإشراف على إجراءات الإدارة لتحديد ومواجهة مخاطر الغش ونظام الرقابة الداخلية الذى وضعته الإدارة لتخفيض هذه المخاطر .

*دراسة إمكانية وجود خطر أو أكثر من مخاطر الغش والتدليس .

* دراسة أية نسب أو مؤشرات غير عادية أو غير متوقعة يتم تحديدها عند أداء الإجراءات

*دراسة باقي المعلومات التي قد تفيد في تحديد مخاطر التحريف الهام والمؤثر الناتج عن الغش

- كما أشار المعيار إلى أنه يجب تحديد وتقييم التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الغش والتدليس حيث أوضح المعيار أنه ينبغي على مراقب الحسابات عند تحديد وتقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى التأكد لفئة من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات تحديد وتقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر الناتج عن الغش ، حيث يجب على المراقب استخدام الحكم الشخصي لقياس مخاطر التحريف الهام والمؤثر الناتجة عن الغش حيث يقوم بالآتي(١٦) :

*تحديد مخاطر الغش عن طريق دراسة المعلومات التي تم الحصول عليها خلال إجراءات تقييم المخاطر .

*ربط مخاطر الغش التي تم تحديدها بما يمكن أن يحدث من خطأ عند مستوى التأكد .

*دراسة القيمة المتوقعة للتحريفات المحتملة بما في ذلك إمكانية أن يؤدى الخطر إلى حدوث تحريفات متعددة واحتمالية حدوث الحدث .

-أشار المعيار أنه ينبغي على المراقب عند قيامه بعمل إجراءات تحليلية للوصول إلى فهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية ، أن يأخذ بعين الاعتبار العلاقات غير العادية ،وغير المتوقعة التي يمكن أن تشير إلى مخاطر التحريفات الهامة الناتجة عن الغش .

كما أوضح المعيار أنه يجب على مراقب الحسابات عند التوصل إلى فهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية ، أن يفكر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها تشير إلى مخاطر تحريف هام ومؤثر ناتجة عن الغش

٣ – أصدرالإتحادالدولي للمحاسبين القانونيين عام ٢٠٠٦ دراسةأشارت بضرورة القيام بالآتي(١٧):

- تقييم البيئة الرقابية من حيث العناصر التالية: مدى دعم فلسفة الإدارة لتحسين الرقابة الداخليةعلى التقرير المالي.- مدى نزاهة وأمانة الإدارة وقيمها الأخلاقية

* مدى قيام مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بالإشراف ومتابعة الرقابة الداخلية على التقرير المالي .

- تقييم مخاطر الرقابة في ضوء دراسة ما يلى :

* طبيعة التحريفات التي تحدث . * المخاطر المصاحبة بالمعاملات أو الأرصدة.

* التحريفات السابقة في المعاملات أو الأرصدة ، و مدى تعقد السياسات والإجراءات الرقابية ، و مدى تعقد السياسات والإجراءات الرقابية .

* مدى التغير في الأشخاص الرئيسيين المسئولين عن الرقابة .

- دراسة وتقييم المخاطر المرتبطة بالمعاملات والأرصدة الهامة فى القوائم المالية فى ضوء

العوامل الآتية [١٨]:

* حجم ومكونات المعاملة أو الرصيد، احتمالات حدوث تحريف نتيجة الخطأ أو الغش .
* مدى تعقد المعالجة المحاسبية عن المعاملة أو الرصيد ، ومدى تعرض الرصيد للفقد
* مدى التقلبات التي تحدث في المعاملة أو الرصيد

ثالثاً :معايير وإرشادات الهيئات والمنظمات المهنية :

أولاً: معايير المراجعة الصادرة عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين

تعتبر معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين IIA هي الأكثر تطبيقا وشيوعا في العالم فهي تشكل أدلة إرشادية تساعد في ضمان تنفيذ نشاط المراجعة الداخلية بكفاءة وفعالية .

لقد أصدر المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين العديدمن المعايير المتعلقة بالممارسة المهنية والتي تم تقسيمها إلى قسمن، يختص القسم الأول بمعايير السمات Attribute Standard وهى سلسلة الألف، وهى تتعلق بصفات المنشأة والقائمين على عملية المراجعة الداخلية ، ويختص القسم الثاني بمعايير الأداءPerformance Standards وتسمى سلسلة الألفين وتتعلق بوصف طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية والمعايير التي ترتبط بتقييم وقياس هذه الأنشطة ، وقد تم تقسيم كل مجموعة فيها إلى قسمين(2)، قسم خاص بأنشطة التأكيد ويأخذ حرف(A) في المعيار والثاني قسم الأنشطة الاستشارية ويأخذ حرف Cفي المعيار.

يوضح الباحث تأثير معايير المعهد الأمريكي غلى تحسين إدارة مخاطر المنشآت كما يلي[١٩]: **١-- المعيار(2110) :**لقد أصدر المعهد الأمريكي المعيار رقم (2110) المتعلق بتقييم المخاطر ، وقد كان له تأثيرا كبيرا على تحسين إدارة مخاطر المنشآت ، ويمكن بيان ذلك كما يلي :

١- خدمات التأكيد(2110.A)

- المعيار(2110.A1) والذي بين أنه يجب يتولى المراجعين الداخليين تقييم ومتابعة فعالية إدارة المخاطر
- ينبغي أن يعمل نظام المراجعة الداخلية على تقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بعمليات المنشأة وأنظمة المعلومات بها والمرتبطة بما يلي :

* نزاهة وموثوقية المعلومات المالية والتشغيلية ، وفعالية وكفاءة العمليات، وحماية الأصول.
*الالتزام بالقوانين واللوائح.

- خدمات الاستشارات(2110.C)
- المعيار(2110.C1): يتعين على المراجعين الداخليين عند القيام بالأعمال الاستشارية أن

يقوموا بمعالجة المخاطر بطريقة متوافقة مع أهداف الأعمال الاستشارية ، والتحذير من وجود مخاطر أخرى ذات أهمية.

- المعيار (2110.C2) : يجب على المراجعين الداخليين أن يستخدموا المعرفة التي يكتسبونها من الأعمال الاستشارية في تقييم وتحديد التعرض للمخاطر الجوهرية بالمنشأة

٢- المعيار رقم (2010) المتعلق بالتخطيط والذي أوضح بأنه على رئيس المراجعة الداخلية بالمنشأة وضع الخطط المتعلقة بالمخاطر لتحديد أولويات نشاط المراجعة الداخلية بما يتمشى مع أهداف المنشأة. وينقسم هذا المعيار إلى قسمين وهما

- خدمات التأكيد للمعيار(2010.A1) :

* يجب إعداد خطة سنوية على الأقل لأنشطة المراجعة الداخلية فيما يتعلق بتقييم المخاطر مع الأخذ في الاعتبار الإمكانيات التي تتبعها الإدارة لإعدادها

المعيار(2010.C1)-خدمات الاستشارات:يجب على مدير المراجعة أن ينظر في قبول الاستشارات المقدمة على أساس المشاركة المحتملة لتحسين إدارة المخاطر، ويجب أن تتضمن الخطة جميع الخدمات الاستشارية المتوقع تقديمها .

٣-المعيار(2060) الخاص بتقديم التقارير للإدارة العليا ومجلس الإدارة والذي أوضح أنه يجب على مدير المراجعة أن يقوم بتقديم تقارير دورية إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن نشاط المراجعة الداخلية وأهدافها ومسئولياتها وسلطاتها ومستوى أدائها لخطتها على أن تتضمن تلك التقارير تحديد المخاطر الهامة وقضايا الرقابة عليها وما يتعلق بحوكمة الشركات.

٤- المعيار (2100) الخاص بطبيعة العمل ، والذي أوضح أنه يجب أن يتضمن نشاط المراجعة الداخلية التقييم والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والرقابة و عمليات الحوكمة باستخدام منهج منظم منضبط.

٥- المعيار(2600) وهو معيار قبول الحد الأقصى للمخاطر :

لقد أوضح المعيار (2600) أنه حينما يعتقد مدير المراجعة الداخلية بأن الإدارة العليا قد قبلت مستوى معين من المخاطر التي يمكن تحملها والتي قد تكون غير مقبولة للمنشأة فيجب عليه مناقشة ذلك مع الإدارة العليا للوصول إلى حل مقبول ،وإذا لم يحدث اتفاق بين وجهتي النظر فان على مدير المراجعة الداخلية والإدارة العليا أن يقوما بأخطار مجلس الإدارة بهذه القضية لحلها.

٦- المعيار (2120)[٢٠] : - خدمات التأكيد(المعيار2120.A) :

- المعيار(2120.A) : تقوم أنظمة المراجعة الداخلية بالعمل على تقييم فعالية وكفاءة النظم الرقابية لتحقيق حوكمة الشركات

-المعيار(2120.A1) : يتم تقييم مواجهة المخاطر المتعلقة بالمنشأة وعملياتها وأنظمة

المعلومات بناء على نتائج تقييم المخاطر ويجب أن يتضمن التقييم الآتي :

- الوثوقية وسلامة المعلومات التشغيلية والمالية ، وفعالية وكفاءة العمليات.
- حماية أصول المنشأة ، والالتزام باللوائح والقوانين .

- المعيار (2120.A2) : يجب أن يقوم المراجعين الداخليين بفحص البرامج والعمليات للتأكد من توافق نتائجها مع الأهداف المخططة ، والتقرير عن مدى تنفيذ العمليات والبرامج وفقا للهدف المحدد

- المعيار (2120.A3) : ينبغي على المراجعين الداخليين التأكد من أن أهداف البرامج والعمليات تتسق مع أهداف المنشأة.

- المعيار (2120.A4)يجب على المراجعين الداخليين التحقق من كفاية المعايير التي وضعتها الإدارة لتحديد درجة انجاز الأهداف المخططة ، وفى حالة كفايتها يمكن استخدام تلك المعايير في عملية التقييم ، أما في حالة عدم كفايتها ينبغي أن يعمل المراجعين الداخليين مع الإدارة لوضع معايير التقييم المناسبة .

- المعيار (2120.C1): يجب على المراجعين الداخليين أثناء أداء خدماتهم الاستشارية التأكد من أن أدوات الرقابة تتماشى مع الأهداف التي يزعمون تحقيقها ، كما يجب أن يكون لديهم القدرة على التعرف وتحديد مواطن الضعف الجوهرية في أدوات الرقابة .

- المعيار (2120.C2) : ينبغي على المراجعين الداخليين استخدام المعرفة المكتسبة من الخدمات الاستشارية في عملية تقييم وتحديد تعرض المنشأة لمخاطر جوهرية .

ومن خلال هذا المعيار تبين أنه يجب أن تساهم أنشطة المراجعة الداخلية في تقييم وتحديد المخاطر والمساهمة في تطوير إدارة المخاطر ونظم الرقابة عليها ، وقد تم تبويب الأنشطة كالآتي :

- (2120 - C3) ويجب أن تساعد المراجعة الداخلية إدارة المنشأة بخصوص عملية إدارة المخاطر أو تطويرها وذلك بصفة استشارية دون تحمل المسئولية نيابة عن الإدارة والتي تعتبر هي المسئولة عن إدارة تلك المخاطر .

وبناء علي ما سبق يرى الباحث أن هذا المعيار يحقق المزايا الآتية :

- أوضح المعيار وأكد علي ضرورة دراسة المخاطر الهامة ووسائل الحفاظ علي المخاطر المحتملة عند المستوى المقبول .
- التأكيد علي ضرورة دراسة كفاءة وفعالية أنشطة إدارة المخاطر وضوابط الرقابة

ولكن هذا المعيار لم يحدد معايير واضحة يعتمد عليها في تقييم هيكل الرقابة الداخلية في ضوء بيئة تكنولوجيا المعلومات

ثانياً :دور معهد المراجعين الداخليين بالمملكة المتحدة وأيرلندا. IIA – UK and Ireland ، حيث اهتم معهد المراجعين الداخليين بالمملكة المتحدة وأيرلندا بعملية تقييم

إدارة المخاطر بالمنشأة ودور المراجعة الداخلية فيها ، ففي عام ٢٠٠٢ أصدر المعهد نشرة عن إدارة المخاطر[٢١] بالمنشأة ودور المراجعة الداخلية فيها(IIA – UK 2002) ، وقد أوضح أنشطة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمنشأة ومنها تأكيد إدارة المنشأة علي تقييم إدارة المخاطر .

* دعم إدارة المخاطر وذلك بتحديد المخاطر الهامة وتحديد وسائل الرقابة عليها .

* إعداد التقارير عن المخاطر علي أن تقدم إلي كل من لجان المراجعة ومجلس الإدارة.

ثالثاً : دور لجنة رعاية المنظمات COSO :

لقد أوضحت اللجنة التابعة للجنة رعاية المنظمات وهي لجنة تريدواي نموذج (COSO) في عام ١٩٩٢تحت اسم " الرقابة إطار متكامل " ، وقد أوضح النموذج مكونات الرقابة الداخلية وهي عبارة عن خمسة مكونات مترابطة تعبر عن الرقابة الداخلية الفعالة وتطبق علي كل أنواع من ضوابط الرقابة الداخلية وتتضمن بيئة الرقابة ، أنشطة لرقابة ، تقييم المخاطر ،و الاتصالات و المعلومات ، والمعلومات ، المتابعة

وقد قامت اللجنة عام ٢٠٠١م وبالتعاون مع برايت ووتر هاوس كوبرز ، بإعداد إطارا عاما متكاملا لإدارة المخاطر يرتكز علي أساس وصف أهم العناصر بالمنشأة مثل المفاهيم والمبادئ بإدارة المخاطر وقد اعتبر هذا الإطار خارطة طريق لمختلف أنواع إدارات المخاطر

وقد قامت COSO عام ٢٠٠٤ بإعداد نموذج جديد لإدارة المخاطر [٢٢].

كما قدمت المنظمة عام ٢٠٠٩ تقريرا تحت اسم "إبراز دور إدارة خطر المنظمة كميزة إستراتيجية" (COSO 2009) ، وفي هذا التقرير تم بيان مجالات التعاون بين المدير التنفيذي لإدارة المخاطر مع مجلس إدارته والمرتبطة بإدارة خطرالمنشأة كالآتي :

- إدراك وفهم أساليب إدارة المخاطر ،تحديد معظم المخاطر الهامة وأساليب مواجهتها.

- مناقشة فلسفة إدارة المخاطر وتخفضيها لدى مجلس الإدارة وتحديد معظم المخاطر الهامة **ويرى الباحث أن لجنة (COSO) :** -- أعطت اهتماماً كبيراً بتقييم المخاطر ، حيث قدمت العديد من الإصدارات والتقارير المختلفة المتعلقة بتقييم المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية .

ورغم ما سبق من إيجابيات فإن إصدارات وتقارير (COSO) أغفلت الإشارة إلي نماذج أو معايير محددة لاستخدامها في بيئة تكنولوجيا المعلومات .

كما لم تشر إصدارات وتقارير (COSO) إلي التأهيل العلمي والعملي لمديري المخاطر.

رابعاً :**قانون : Sarbanes-Oxley**

لقد أدت الأزمات والكوارث التي واجهت بعض الشركات العالمية والأمريكية عام ٢٠٠١ إلى أن أصدر الكونجرس بالولايات المتحدة الأمريكية قانونSarbanes-Oxley في شهر

يوليو عام ٢٠٠٢ ، وقد تضمن القانون إنشاء مجلس الرقابة على أعمال مراجعي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بهدف تطوير وتدعيم آليات الرقابة على إدارة الشركات العامة أو المقيدة بالبورصة ،كما يفرض هذا القانون على الشركات أن تعتمد وتصدق على المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية[٢٣].

ولقد جاءت الفقرة رقم (404)من قانون SOX بعنوان تقييم الإدارة للرقابة الداخلية تأكيداً على ضرورة التزام المراجعة الداخلية بالمنشآت بالقيام بالتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية وإصدار التقارير عن فعاليتها ، بغرض تجنب المخاطر التي تواجه المنشأة .

خامساً :إدارة المخاطر في الهيئات المهنية المصرية :لقد ازداد اهتمام الهيئات المهنية المصرية بالمخاطر والرقابة وإدارة المخاطر، حيث أن بعض الجهات تناولت أنشطة إدارة المخاطر والرقابة بالاهتمام والإصدارات وهي:

الهيئة العامة لسوق المال : أصدرت الهيئة العامة لسوق المال عام ٢٠٠٦ مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتىالأسكندرية والقاهرة وهى تتصمن قاعدة تقضى بوجوب تكوين لجنة لإدارة المخاطر كما حددت طريقة تشكيلها واختصاصاتها وأوضحت بأن تطبيق هذه القواعد سيكون إلزامياً

معايير المراجعة المصرية: لقد صدرت معايير المراجعة المصرية عام ٢٠٠٨ من وزارة الاستثمار، وقد ركز المعيار رقم (٩١٠) وهو تحت اسم " دراسة عمل المراجعة الداخلية، علي بيان الأهداف التقليدية للمراجعة الداخلية، ولكن هذا المعيار تناول بعض العناصر والأنشطة التي تعتبر من أنشطة تقييم وإدارة مخاطر المنشآت حيث أوضح الآتي:

- ضرورة فحص المعلومات المالية.- ضرورة فحص المعلومات التشغيلية.
- ضرورة فحص المعلومات التشغيلية.- يجب متابعة الرقابة الداخلية بالمنشأة.

ويري الباحث أن هذا المعيار تناول بعض عناصر وأنشطة إدارة المخاطر والرقابة ولم يتم الإشارة مباشرة إلي إدارة مخاطر المنشآت.

سادساً :النتائج والتوصيات :

نتائج البحث:توصل الباحث إلي النتائج التالية:

١-تبين وجود علاقة ارتباط قوية بين معايير المراجعة واكتشاف حالات الغش والأخطاء في القوائم المالية ، حيث تقدم المعايير اتجاهات عامة تساعد المراجع على القيام بعمله بطريقة تساعده على اكتشاف الغش والأخطاء .

٢- اتضح وجود علاقة ارتباط قوية بين المقدرة المهنية للمراجعين الداخليين وتحسين أداء إدارة المخاطر .

٣- تبين وجود علاقة ارتباط قوية بين الالتزام بمعايير الأداء المهني وتحسين أداء إدارة المخاطر

٤-اتضح أن تطبيق معايير المراجعة الدولية يؤدى إلى تطوير إدارة مخاطر المنشآت لمخاطر.

التوصيات : بناءً على النتائج التي توصل إليها الباحث يوصي بالآتي:

١- ضرورة الاهتمام بنشر ثقافة الرقابة السلوكية وتحديد الضوابط الخاصة بها نظراً لآثارها الهامة على تحسين وتطوير إدارة مخاطر المنشآت .

٢- ضرورة الاهتمام بتطبيق منهج متكامل لإدارة مخاطر المنشآت حيث أن المنشآت التي تبنت برامج إدارة المخاطر حققت نجاحاً كبيراً في تلافى التعرض للانحرافات المالية والأزمات وقد ازدادت قدرتها التنافسية

٣- يوصى الباحث بضرورة توفير الدورات التدريبية ونظم التعليم المستمر ، وتطوير تأهيل المراجعين الداخليين ومديري الرقابة ، ومديري المخاطر بمنشآت الأعمال لتطوير كفاءتهم وإكسابهم المهارات اللازمة لتقييم فعالية وإدارة المخاطر بالمنشآت .

٤- ضرورة تأسيس جمعية علمية متخصصة تهتم بتطوير إدارة المخاطر بالمنشآت بشكل مستمر ، وكذلك مهنة المراجعة الداخلية ، وإصدار المعايير والإرشادات بصفة مستمرة ووضع برامج التدريب ، وذلك على غرار المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين الأمريكيين

٥- ضرورة تطبيق معايير المراجعة الدولية بما يناسب البيئة المصرية ، حيث يساهم ذلك في تطوير إدارة مخاطر المنشآت .

هوامش البحث :

(١) - د. يوسف سلاح عبدالله حسن ،دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر ،المجلةالعلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ؛ جامعة طنطا ،العدد الثاني، المجلد الأول ،٢٠١٣ ، ص١١٩

(٢)-المرجع السابق ، ص١١٩

(٣) د . عبدالله العتيبى ،إطار نظري مقترح لإدارة مخاطر المؤسسات من المنظور المحاسبي والإداري ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية، العدد الأول ، الجزء الثاني ، يناير ٢٠١٦ ، ص ٣٧٧ .

(4)-International Federation of Accountants .Internal Control From a Risk Based Prespective2006.www.ifac.org

(٥)المزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

-International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB).ISA810. Engagements to Report on Summary Financial Statements. The Examination of Prospective Financial Information Revised and Redrafted International Federation of Accountants, March 2009 pp8-1

- أحمد عبدالمجيد محمد عبدالمجيد ، استخدام نظرية القيود في الحد من أخطاء التنبؤات المالية في ضوء معاييرالمراجعة المرتبطة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، ٢٠١٥ ،ص ص ٦٠-٦٢

(٦)معايير المراجعة المصرية ، دار العربي ، طبعة ٢٠١٥ ، ص ص٨٧-١٣١

(٧)د ياسر السيد سمرة ،إطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الشركات المصرية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ،كلية التجارة ، جامعة المنصورة ،العدد الثالث ،٢٠١١ ،ص ص ٣٢٩-٤٠٦ .

(8) The Institute of Internal Auditors: IIA Position paper: the Role of internal (١) Auditing in enterprise – wide Risk management, January, 2009, PP, 1-8

(9)Harris,P.,kinkla,K,And Hayes, T. , Internal Auditing Studies key Risk Assessment as component of enterprise risk management Internal Auditing ,NO.26, ISS 5.,2011,pp11-15

(١٠)د. أماني السيد هاشم ، تفعيل دور آليات المراجعة في الكشف عن حالات الغش والأخطاء في القوائم المالية بالمصارف باستخدام أسلوب التنقيب عن البيانات – (دراسة ميدانية) ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة حلوان ، العدد الرابع ،الجزء الثاني ، ٢٠١١

(١١)د . يوسف صلاح عبدالله حسن، مرجع سبق ذكره ، ي العدد الثاني، المجلد الأول ؛ ٢٠١٣

(١٢)د. عبدالله العتيبى ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٥٩-٣٧٩ .

(13)-Spencer picket ,The essential handbook of auditing 2.British Libaray.2005

(١٤) أحمد محمد عبدالمجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٠-٦

(١٥)معايير المراجعة المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٨٧-١٣١

(١٦)المرجع السابق ، ص ص٨٧-١٣١

(17)-International Federation of Accountant ,Op.Cit.p2-5

(١٨) د. عبد اللطيف محمد خليل ، أفضل ممارسات المراجعة المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي في ضوء الإصدارات المهنية- دراسة تحليلية ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة بالزقازيق ، العدد الأول ، يناير ٢٠١٢ ، ص ص٣٦٦-٣٦٧

(١٩)لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- د. ياسر محمد السيد سمرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٥٥-٣٥٦ .

-- أشرف أحمد محمد غالى ، إطار مقترح للدور الحوكميللمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر بمنشآت الأعمال- دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ،جامعة قناة السويس ،٢٠١٢ ،صص٨٦-٨٧

(٢٠)لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- د. عبد الناصر سيد محمد درويش ، مرجع سبق ذكره ،ص ص ٥٧-٥٨.

- أشرف احمد محمد غالى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٦-٩٣

(٢١) ياسر السيد سمرة ، مرجع سبق ذكره ،ص ٣٥٧ .

(22)- COSO.Strengthening Enterprise Risk Management For Strategic Advantage. 2009.pp1-4 www.coso.org

(٢٣)- د. محمد أحمد شاهين ، نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الاستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعةوعمليات تعديل القوائم المالية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، المجلد الثاني ٢٠١٢، ، ص ٣٦٤.